- **الجمهورية – الاربعاء22.03.2017**
  - النفط يهبط لهذا السبب

**التفاصيل:**

**النفط يهبط لهذا السبب**

هبطت أسعار النفط الثلاثاء، مقتربةً من أدنى مستوياتها في أسبوع، مع عدم اكتراث السوق بأحدث التصريحات الصادرة عن "أوبك" في شأن تمديد خفض الإنتاج إلى ما بعد حزيران.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أيّار 53 سنتاً، بما يُعادل 1% إلى 51.09 دولاراً للبرميل .

وتراجع الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 68 سنتاً أو 1.4% إلى 47.54 دولاراً للبرميل في آخر يوم لتداول عقد نيسان كعقد أقرب استحقاق، مسجّلاً أدنى مستوياته منذ 14 آذار .

ويأتي التراجع قبيل نشر بيانات مخزونات النفط الأسبوعيّة في الولايات المتّحدة في وقت لاحق اليوم وغداً الأربعاء، والتي من المتوقّع أن تظهر زيادة بنحو 2.6 مليون برميل وفق استطلاع أجرته "رويترز."

- **وطنية – الاربعاء22.03.2017**
  - انخفاض اسعار المحروقات كافة

**التفاصيل:**

**انخفاض اسعار المحروقات كافة**

وطنية - انخفض اليوم سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان 500 ليرة لبنانية وصفيحة البنزين 98 أوكتان وقارورة الغاز 400 ليرة لبنانية، والديزل اويل 300 ليرة لبنانية، والمازوت الاحمر 100 ليرة لبنانية.

جاء ذلك في قرارات اصدرها وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل حدد بموجبها الحد الاعلى لاسعار مبيع المشتقات النفطية في الاسواق اللبنانية التي اصبحت على الشكل التالي:

-بنزين 98 اوكتان 23600 ليرة لبنانية.
-بنزين 95 اوكتان 22900 ليرة لبنانية.
-ديزل اويل للمركبات 14700ليرة لبنانية.
-مازوت احمر 14700 ليرة لبنانية.
-قارورة غاز زنة عشرة كيلوغرامات 15000 ليرة لبنانية.
-قارورة غاز زنة 12,5 كيلوغراما 18200 ليرة لبنانية.

ومن المتوقع ان تشهد هذه الاسعار انخفاضا الاسبوع المقبل، بعد تراجع سعر برميل النفط الخام البرنت الاميركي الذي وصل هذا الاسبوع الى 50,96 دولارا اميركيا اليوم .

- **البناء – الاربعاء22.03.2017**
  - »إسرائيل» تطالب بالضغط على لبنان لتعديل مناقصة التنقيب - أبي خليل: لن نتراجع عن حقوقنا النفطية مهما كانت التهديدات

**التفاصيل:**

**»إسرائيل» تطالب بالضغط على لبنان لتعديل مناقصة التنقيب - أبي خليل: لن نتراجع عن حقوقنا النفطية مهما كانت التهديدات**

أكد وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل «أنّ لبنان ماضٍ في دورة التراخيص للتنقيب عن النفط والغاز في الموعد الذي أعلنه وهو منتصف أيلول المقبل.«

وأشار أبي خليل، في حديث إلى «الميادين نت»، إلى «أنّ لبنان لن يتراجع عن حقوقه النفطية في مياهه»، مؤكداً أنّ «ما تقوم به إسرائيل ليس إلا محاولة للتشويش على إصرار لبنان في الاستفادة من حقوقه بعد فشل دورة التراخيص لديها.«

وتابع أبي خليل « نحن رسّمنا حدودنا وأبلغنا الأمم المتحدة بها وفق المعاهدات الدولية وبالتالي لنا حقّ سيادي للاستفادة من ثروتنا ولن نتراجع عنه مهما كانت التهديدات.«

وتأتي تصريحات أبي خليل بعد طلبٍ إسرائيلي من الولايات المتحدة والأمم المتحدة الضغط على لبنان لتغيير مناقصات التنقيب عن الغاز والنفط، بسبب وجود ثلاثة من البلوكات في «الحدود المائية مع إسرائيل» والتي تلامس المجال المائي المتنازع عليه.

فقد ذكر موقع «غلوبس» الإسرائيلي المتخصّص بالشؤون الاقتصادية أنّ «إسرائيل» طلبت من الولايات المتحدة والأمم المتحدة «الضغط على لبنان لإدخال تعديل على المناقصة التي يعتزم إطلاقها بشأن التنقيب عن الغاز والنفط في خمسة من البلوكات البحرية الواقعة في المياه الاقتصادية اللبنانية»، موضحاً أنّ «إسرائيل تستند في طلبها هذا إلى وجود ثلاثة من هذه البلوكات بمحاذاة الحدود البحرية لفلسطين المحتلة وكونها متداخلة مع منطقة بحرية هي موضع نزاع مع لبنان تقدر مساحتها بـ 800 كلم مربّع.«

ولفت الموقع إلى أنّ «الحكومة اللبنانية وبعد أعوام من التحضيرات والتأجيلات، نشرت قبل شهر ونصف شهر دعوة للشركات العالمية المعنية بالتنقيب عن النفط والغاز بتقديم ترشيحها للمرحلة الأولية في المناقصة الجديدة»، مشيراً إلى أنّ «من المفترض أن تكون نهاية الشهر الحالي الموعد الأخير لهذه الشركات لتقديم ترشيحها للمرحلة المذكورة، بحيث تمتلك الحق في المنافسة على المناقصة لرخص التنقيب حال اجتيازها هذه المرحلة.«

وذكر أنَّ «لبنان كان قد خاض إجراءات أولية لتصنيف شركات النفط والغاز عام 2013 تمكنت فيها 46 شركة من أصل 52 من اجتيازها، لكنّ هذه الإجراءات لم تعد سارية المفعول الآن، بحيث سيكون

على الشركات التي اجتازتها أن تعود إلى المنافسة مجدّداً لاجتياز مرحلة أولية جديدة»، لافتاً إلى أنّ «الحكومة اللبنانية تقدِّر أنَّ مياهها الاقتصادية الخالصة تتضمن 850 مليون برميل نفط وما لا يقلّ عن 700 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهي كمية توازي الكمية المقدرة في المياه الاقتصادية الإسرائيلية الخالصة، بما في ذلك الآبار المكتشفة سابقاً.«

وأشار إلى أنّ «مدير الموارد النفطية في وزارة الطاقة اللبنانية»، وسام إدموند شباط، كان قد تطرق في خلال مشاركته في مؤتمر الغاز EMGC الذي عقد الأسبوع الماضي في نيقوسيا بقبرص، إلى فرص العثور على الغاز والنفط في البلوكات المعروضة للمناقصة»، معتبراً «أنّ الحكومة اللبنانية تأمل الحصول على عروض نهائية من الشركات المتنافسة على رخص التنقيب في شهر أيلول المقبل، على أن تعلن الفائزين في تشرين الثاني»، كاشفاً أنّ «الممثلين اللبنانيين المشاركين في المؤتمر سئلوا عمّا إذا كانت البلوكات المطروحة للمناقصة متداخلة مع المياه الاقتصادية الإسرائيلية، فأجابوا بالنفي.«

ونقل الموقع عن وزير الطاقة «الإسرائيلي» يوفال شتاينتس قوله خلال مشاركته في مؤتمر Ceraweekفي الولايات المتحدة الأميركية قبل أيام، «إنَّ إسرائيل أرسلت مطلع شباط الماضي رسالة رسمية إلى الأمم المتحدة تعرب فيه عن احتجاجها على سلوك الحكومة اللبنانية المتعلق بإعلان مناقصة في مياهها الاقتصادية التي تشذ في جزء منها باتجاه المياه الاقتصادية» لفلسطين المحتلة. وأضاف شتاينتس «أنَّ إسرائيل ستحافظ على حقوقها وهي منفتحة على الحوار بهذا الخصوص.«

- **النهار – الثلاثاء .21. 03.2017**
  - ماذا عن أسعار النفط في آسيا؟

**التفاصيل:**

**ماذا عن أسعار النفط في آسيا؟**
تستأنف اسعار النفط ارتفاعها في آسيا اليوم، تحت تأثير عمليات شراء باسعار مغرية ووسط آمال في ان تمدد منظمة الدول المصدرة للنفط# ) اوبيك (خفضها لانتاج الذهب الاسود.
وحوالى الساعة 03,30 بتوقيت غرينتش، ارتفع سعر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود) المرجع الاميركي للخام تسليم نيسان 12 سنتا ليبلغ 48,34 دولارا في المبادلات الالكترونية في آسيا.
كما ربح سعر برميل البرنت نفط بحر الشمال المرجعي الاوروبي تسليم ايار 20 سنتا، الى 51,82 دولارا.
يرى المحللون ان المستثمرين جذبتهم عمليات شراء باسعار جيدة وشجعتهم الانباء التي افادت ان اوبيك مستعدة على ما يبدو لمواصلة الحد من انتاجها بعد نهاية حزيران من اجل اعادة التوازن الى الاسواق، شرط ان تلتزم الدول المنتجة غير الاعضاء في المنظمة بذلك.
وكانت اوبيك ابرمت في نهاية 2016 اتفاقات لخفض الانتاج بين دولها ومع بلدان خارج المنظمة، خلال النصف الاول من 2017 مما حفز الاسعار التي وصلت الى اكثر من خمسين دولارا. وشجع ذلك المنتجين الاميركيين للنفط الصخري مما اثار مخاوف من عرض مفرط مجددا في الاسواق.

وقال دونغيول ليم المحلل لدى مجموعة "سي ام سي ماركيتس" أنّ "الامر قد يكون عمليات شراء باسعار مغرية لان الاسعار كانت منخفضة جدا الاسبوع الماضي". واضاف: "اعتقد انه امر موقت."
وتابع ليم، ان "كل شيء مرتبط بالعرض الذي ستطرحه الولايات المتحدة التي لا تكف عن زيادة انتاجها"، مشيرا الى ان "النفط الصخري سيؤثر على اسعار الخام على الرغم من التخفيضات الكبيرة في الانتاج."
كما تنتظر الاسواق تقديرات المخزونات الاسبوعية للنفط الخام من قبل المؤسسة الخاصة "معهد النفط الاميركي" لتقييم حجم الطلب في الولايات المتحدة، قبل نشر الارقام الرسمية لوزارة الطاقة الاميركية الاربعاء.
وكان سعر برميل النفط الخفيف تراجع 56 سنتا الى 48,22 دولارا عند الاغلاق في نيويورك الاثنين.
كما خسر برميل برنت في لندن 14 سنتا واغلق على 51,62 دولارا.

- **الحياة – الاربعاء22.03.2017**
  - أسعار النفط ترتفع مدعومة باحتمال تمديد اتفاق خفض الإنتاج

**التفاصيل:**

**أسعار النفط ترتفع مدعومة باحتمال تمديد اتفاق خفض الإنتاج**
ارتفعت أسعار النفط أمس مدعومة بتوقعات تمديد العمل باتفاق تقوده منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لخفض الإنتاج بعد حزيران (يونيو) المقبل. لكن المخاوف من بقاء مخزون الخام عند مستويات مرتفعة حدت من مكاسب الخام. واتفقت «أوبك» وبعض المنتجين المستقلين على خفض الإنتاج اعتباراً من كانون الثاني (يناير) الماضي بواقع 1.8 مليون برميل يومياً لمدة ستة شهور، لتقليص مخزون الخام القياسي. لكن المخزون لا يزال مرتفعاً.
وأكدت مصادر في «أوبك» تزايد ميل من أعضاء المجموعة لتمديد الاتفاق، لكنهم يريدون دعم المنتجين المستقلين الذين لم يلتزموا بالكامل حتى الآن الخفض المتفق عليه.
وزاد خام القياسي العالمي مزيج «برنت» 42 سنتاً إلى 52.04 دولار للبرميل، متعافياً من أدنى مستوى بلغه في ثلاثة شهور عند 50.25 دولار للبرميل، لكنه أدنى من الذروة التي بلغها في كانون الثاني فوق 58 دولاراً للبرميل عقب خفض الإنتاج. وقد يتوقف مزيد من المكاسب الآن على بيانات المخزون الأميركي، الذي أعلنه معهد البترول الأميركي.
وفي روسيا، وقعت وحدة تجارة تابعة لشركة «روسنفت» اتفاقاً لتوريد عشر شحنات من الغاز الطبيعي المسال للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيغاس) خلال العام الحالي. وتوقعت «روسنفت» أن تسلم «روسنفت تريدنغ» شحنة الغاز المسال الأولى في أيار المقبل». واعتبرت أن «هذا الاتفاق سيساعد على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع مصر في مجال مهم لأمن الطاقة».
يُذكر أن «روسنفت تريدنغ» سلّمت مصر ثلاث شحنات من الغاز الطبيعي المسال عام 2016، وكانت مصر في يوم من الأيام دولة مصدرة للطاقة، لكنها باتت مستورداً خالصاً بسبب تراجع إنتاج النفط والغاز وزيادة الاستهلاك. وتحاول مصر تسريع وتيرة الإنتاج في الاكتشافات الأخيرة، لسد فجوة الطاقة لديها.
ولا تنتج «روسنفت» الغاز الطبيعي المسال بذاتها حتى الآن، لكن تخطط لتدشين إنتاج مشترك مع «إكسون موبيل» في وقت لاحق من هذا العقد.

إلى ذلك أشارت مصادر تجارية إلى أن مؤسسة «البترول الكويتية، طرحت مناقصة لشراء شحنة من الغاز الطبيعي المسال للتسليم في أيار المقبل. ولفتت إلى أن المؤسسة تطلب أن يكون التسليم في السابع من أيار والثامن منه. وقال تاجر: «الموعد الأخير لتقديم العروض في المناقصة هو الخميس المقبل».

- **جريدة الجريدة – الاربعاء22.03.2017**
  - برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 48.47 دولار
  - إنجاز «النفطي» الصيني - الكويتي 2020 البترول الكويتية

**التفاصيل:**

**برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 48.47 دولار**
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 21 سنتا في تداولات امس ليبلغ 48ر47 دولار أمريكي مقابل 48ر26 دولار للبرميل في تداولات الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية تراجعت أسعار النفط امس بسبب المخاوف من زيادة الإمدادات وتوقعات بزيادة في مخزون الخام الأمريكي.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 66 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 50ر96 دولار كما انخفض سعر برميل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 88 سنتا ليصل الى مستوى 47ر34 دولار.

**إنجاز «النفطي» الصيني - الكويتي 2020 البترول الكويتية**
قالت تقارير حكومية بالصين أمس، إن إجراءات مشروع مشترك مع دولة الكويت لبناء مصفاة ومنشآت بتروكيماوية بمدينة شينجيانغ جنوبي البلاد تتم على قدم وساق، وانه من المقرر ان يكتمل تشييده في عام 2020.
وأضافت صحيفة (تشاينا ديلي) الصينية الحكومية ان تكلفة المشروع، الذي يشيد على جزيرة (دونغاي) التابعة لمدينة شينجيانغ تقدر بنحو 1.5 مليار دولار، ويديره عن الجانب الكويتي مؤسسة البترول الكويتية، وعن الجانب الصيني شركة (سينوبيك) الصينية لتكرير النفط.
وذكرت ان الطاقة الإنتاجية للمجمع النفطي عند الانتهاء من المرحلة الأولى للبناء تقدر بنحو 10 ملايين طن من النفط الخام، و800 ألف طن من غاز الإيثيلين سنويا.
وأكدت أن وتيرة بناء اقسام المجمع النفطي متفاوتة، لكن اسرع عملية تجرى في الوقت الحاضر هي صب خرسانات القواعد، مشيرا إلى أن الجهود تبذل من اجل مد قنوات التصريف للخزانات التي يبلغ اجمالي طولها 118 كيلومترا.
ولفتت الصحيفة إلى ان البنى التحتية لمصفاة النفط ومنشآت انتاج غاز الإيثيلين سيتم بناؤها في وقت لاحق من العام الحالي.

- **الجزيرة – الاربعاء22.03.2017**
  - زيارة إسرائيلية لتفعيل اتفاق الغاز مع مصر

**التفاصيل:**

**زيارة إسرائيلية لتفعيل اتفاق الغاز مع مصر**
تداولت صحف ومواقع مصرية خبر زيارة وفد من شركة إسرائيلية إلى مصر أمس الأول الأحد لبحث تفاصيل تصدير الغاز من إسرائيل على أساس اتفاق مبدئي تم توقيعه عام 2015.
ونقلت التقارير المصرية عن مصادر قولها إن الوفد التقى بشركة دولفينوس القابضة المصرية (غير حكومية) التي ستستورد الغاز، وبحث معها تفاصيل الكميات، كما بحث مد خط أنابيب من إسرائيل إلى مصر بتكلفة نصف مليار دولار تقريبا.
تفاصيل الاتفاق
ونسبت التقارير اتفاق الغاز إلى المجموعة الإسرائيلية المطورة لحقل تمار، وقالت إن الحديث يدور عن تصدير الغاز من الحقل إلى شركة دولفينوس لفترة 15 عاما بتكلفة تتراوح بين 15 مليار دولار وعشرين مليار دولار، وبكميات إجمالية قدرها ستون مليار متر مكعب.
وكانت دولفينوس قد وقعت في عام 2015 اتفاقين منفصلين لاستيراد الغاز الإسرائيلي، أحدهما مع المجموعة المطورة لحقل تمار، والآخر مع المجموعة المطورة لـحقل لفيتان.

الموقف الرسمي
وقالت وزارة البترول المصرية في ذلك الوقت إنها ليست طرفا في الاتفاق، لكنها أوضحت أنها لا تعترض عليه وستفتح الباب للشركات الخاصة الراغبة في استيراد الغاز من إسرائيل.
وقد وقعت شركة دولفينوس -التي تقول تقارير مصرية إنها مملوكة لرجل الأعمال علاء عرفة - اتفاقها المبدئي مع مجموعة تمار الإسرائيلية في عهد وزير البترول المصري آنذاك شريف إسماعيل الذي يشغل حاليا منصب رئيس الوزراء.
يذكر أن مصر تحولت في السنوات القليلة الماضية من مصدر للغاز إلى مستورد نتيجة الانخفاض الكبير بالإنتاج المحلي وارتفاع الطلب، وكانت قد باعت الغاز لتل أبيب بموجب عقد لمدة عشرين عاما ولكن الاتفاق انهار عام 2012.
وقد أعلنت المجموعة المطورة لحقل تمار مؤخرا أنها بدأت تصدير الغاز إلى الأردن، وهي أول صادرات غاز من إسرائيل.
ولدى الأردن اتفاق آخر لاستيراد الغاز الإسرائيلي من حقل لفيتان من المتوقع أن يبدأ تنفيذه في عام 2019 عند بدء الإنتاج من الحقل.

- **صحيفة الاقتصادية – الاربعاء22.03.2017**
  - تقديرات عن ارتفاع المخزون الأمريكي تهبط بأسعار النفط
  - محللون لـ "الاقتصادية": مستوى مخزونات مايو كلمة السر في تجديد اتفاق خفض الإنتاج
  - تطوير ممر الغاز الجنوبي من روسيا إلى أوروبا

**التفاصيل:**

**تقديرات عن ارتفاع المخزون الأمريكي تهبط بأسعار النفط**

تتوجه أسعار النفط الى الانخفاض اليوم في آسيا بسبب تقديرات تتحدث عن ارتفاع المخزون الأمريكي ما يعزز المخاوف المرتبطة بانتاج اول اقتصاد في العالم. وحوالى الساعة الرابعة بتوقيت غرينتش تراجع سعر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود) المرجع الاميركي للخام تسليم مايو 14 سنتا ليبلغ 48.10 دولارا في المبادلات الالكترونية في آسيا. كما تراجع سعر برميل برنت نفط بحر الشمال المرجعي الاوروبي تسليم مايو 11 سنتا الى 50.85 دولارا.

وكانت مؤسسة "المعهد الاميركي للنفط" رأت مساء أمس بعد اغلاق الاسواق الاوروبية ان احتياطات النفط الأمريكي الخام ارتفعت بمقدار 4.5 ملايين برميل خلال الاسبوع المنصرم مما يثير مجددا المخاوف من افراط في العرض. لكن يفترض مقارنة هذه الارقام مع المعطيات الأمريكية التي ستصدرها الحكومة الأمريكية الاربعاء. وقالت جين فو من مجموعة "سي ام سي ماركيتس" ان "النفط في ادنى مستوى له منذ اسبوع قبل الارقام الاسبوعية للاحتياطات لان المستثمرين مهتمون بالمخزون الاميركي اكثر من خفض اوبك" منظمة الدول المصدرة للنفط.

**محللون لـ "الاقتصادية": مستوى مخزونات مايو كلمة السر في تجديد اتفاق خفض الإنتاج**

عادت أسعار النفط الخام لتسجيل مكاسب عقب فترات تراجع سابقة، وتلقت الدعم الأكبر من توقعات بتمديد منظمة أوبك اتفاق خفض الإنتاج خلال الاجتماع الوزاري المقبل للمنظمة في فيينا يوم 25 أيار (مايو) المقبل؛ لإضافة ستة أشهر جديدة لعمر الاتفاقية، الأمر الذي اعتبرته السوق محاولات جادة لاستعادة الاستقرار والتوازن، خاصة أنه تزامن مع تراجع في سعر صرف الدولار الأمريكي، الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط الخام.

وعرقل تحقيق مكاسب سعرية أكبر المخاوف من بقاء مستويات المخزونات النفطية الأمريكية مرتفعة لهذا الأسبوع، كما شهدت السوق مخاوف أخرى من تباطؤ استجابة المنتجين المستقلين الأحد عشر المشاركين في اتفاقية خفض الإنتاج في تنفيذ حصص الخفض على النحو السريع والمأمول.

وتوقع مختصون أن يسفر اجتماع اللجنة الوزارية الخماسية لمراقبة اتفاق خفض الإنتاج في الكويت يوم السبت المقبل عن تقدم في رصد مستويات التزام الدول من خارج "أوبك" بخفض حصص الإنتاج، الذي لم يصل بعد إلى المستويات المرجوة من أداء المنتجين المستقلين بقيادة روسيا.

وفي هذا الإطار، أكد ألان ماتيفاود مدير أبحاث شركة توتال العالمية للطاقة لـ"الاقتصادية"، أن التزام "أوبك" بخفض الإنتاج كان قويا وسريعا رغم كل العوامل المعرقلة وفي مقدمتها نشاط الإنتاج الأمريكي وبقاء مستويات المخزونات مرتفعة، مشيرا إلى أن إنتاج دول أوبك انخفض في شباط (فبراير) الماضي إلى مستوى 32 مليون برميل يوميا، وذلك لأول مرة منذ عامين على الرغم من أن اتفاق خفض الإنتاج نصّ على أن يكون إنتاج دول أوبك – بعد الخفض - عند مستوى 32.5 مليون برميل يوميا.

وأشار إلى أن تجاوز الخفض المقرر في الاتفاق بحجم كبير، وهو 500 ألف برميل يوميا يعكس قناعة دول "أوبك" بضرورة الإسراع في علاج تخمة المعروض النفطي وبذل كل الوسائل المتاحة لاستعادة التوازن في السوق وتضييق الهوة السابقة بين العرض والطلب نظرا للحاجة إلى بقاء أسعار النفط الخام عند مستويات ملائمة لاستمرار الاستثمار وبالتالي تأمين الإمدادات.

وأضاف أن إنتاج النفط الصخري حصد كل المكاسب حتى الآن من تحسن مستويات الأسعار، حيث سارع في زيادة أنشطة الحفر لتعويض الخسائر السابقة، وهو ما قوض كثيرا من جهود "أوبك"

لتعافي الأسعار، ورغم ذلك فإن دول "أوبك" لم تعد إلى سياساتها القديمة القائمة على إطلاق العنان للإنتاج بلا ضوابط في صراع قد يكون صعبا على الحصص السوقية، ما قد يقود إلى انخفاضات سعرية حادة، بل على العكس أبدت دول "أوبك" استعدادها لمد العمل باتفاقية خفض الإنتاج لستة أشهر جديدة وحتى نهاية العام الجاري.
من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة "أوكسيرا" للاستشارات المالية لـ"الاقتصادية"، إنه من غير المنطقي الحديث عن تمديد اتفاق خفض الإنتاج، بينما نسبة الالتزام بخفض حصص الإنتاج خارج "أوبك" لم تتجاوز 64 في المائة، كما أن المنتج الأكبر خارج "أوبك" وهو روسيا لم تصل بعد إلى الوفاء بكامل حصتها وقدرها 300 ألف برميل يوميا، ولن يتحقق ذلك قبل نهاية نيسان (أبريل) المقبل بحسب تأكيدات وزارة الطاقة وشركات روسية بارزة.
وأضاف أنه ليس من الطبيعي أن تقوم دول "أوبك" وحدها بتمديد الاتفاقية، أو أن تبقى بمفردها صاحبة الالتزام الواسع بخفض الإنتاج، مشيرا إلى أن تمديد الاتفاقية يتطلب التزاما كاملا من الدول الإحدى عشر من خارج "أوبك"، ومن الأفضل ضم دول أخرى عند تجديد الاتفاقية ومحاولة ترجمة التفاهمات الأخيرة مع الشركات الأمريكية لتتم تهدئة السوق وإبطاء وتيرة الإنتاج لمصلحة الصناعة والاقتصاد الدولي بشكل عام.
ونوه إلى أنه ليس من مصلحة أحد أن يقوض طرف جهود الطرف الآخر، مشيرا إلى أن عودة الأسعار شديدة الانخفاض ليست في مصلحة أحد، وستكون لها تداعيات واسعة على السوق، وعلى أمن الإمدادات، كما أن الشركات الأمريكية التي تشهد انتعاشا حاليا من المؤكد أنها لن تستمر على الوتيرة نفسها إذا تسببت في عودة الأسعار شديدة الانخفاض، وقد تدخل في حالة ركود وانكماش أصعب مما حدث في العامين الماضيين.
من ناحيته، قال مفيد ماندرا نائب رئيس شركة "إل إم إف" النمساوية للطاقة لـ"الاقتصادية": إن مستوى المخزونات في أيار (مايو) المقبل سيكون كلمة السر في تحديد الموقف النهائي من مد الاتفاقية، وهو ما أكده كل من المهندس خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي ونظيره الروسي ألكسندر نوفاك.
وأضاف أنه بالطبع الجميع يدرك أن سحب الفائض من المخزونات المتراكم في السنوات الماضية، الذي يتجاوز 300 مليون برميل ليس مهمة سهلة، وأن فترة ستة أشهر تعد قصيرة نسبيا في علاج تلك المشكلة المزمنة، خاصة أن مستوى المخزونات في الدول الصناعية لا يزال كبيرا، كما أن الطلب بها يشهد تباطؤا ملموسا، منوها إلى ضرورة أن تتخلى الشركات الأمريكية عن زيادة الإنتاج بعدما أغراها على هذا الأمر زيادة العائدات بشكل كبير منذ بدء تطبيق اتفاقية خفض الإنتاج في يناير الماضي.
من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، صعدت أسعار النفط أمس مدعومة بتوقعات بتمديد العمل باتفاق تقوده منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" لخفض الإنتاج بعد حزيران (يونيو) المقبل، لكن مخاوف من بقاء مخزونات الخام عند مستويات مرتفعة حدت من مكاسب الخام.
وأكدت مصادر في "أوبك" أن هناك ميلا متزايدا من أعضاء المجموعة لتمديد الاتفاق، لكنهم يريدون دعم المنتجين المستقلين الذين لم يلتزموا بالكامل حتى الآن بالخفض المتفق عليه بالفعل.
وبحلول الساعة 0907 بتوقيت جرينتش زاد خام القياسي العالمي مزيج برنت 42 سنتا إلى 52.04 دولار للبرميل متعافيا من أدنى مستوى بلغه في ثلاثة أشهر عند 50.25 دولار للبرميل، لكنه أدنى من الذروة التي بلغها في كانون الثاني (يناير) الماضي فوق 58 دولارا للبرميل في أعقاب خفض الإنتاج.
وارتفعت أسعار النفط في السوق الأوروبية أمس في طريقها صوب تحقيق أول مكسب خلال أربعة أيام، بفعل آمال تمديد اتفاق خفض الإنتاج العالمي بعد حزيران (يونيو) القادم، بالتزامن مع هبوط الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات.
وبحلول الساعة 09:20 بتوقيت جرينتش ارتفع الخام الأمريكي إلى مستوى 49.35 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 48.98 دولار وسجل أعلى مستوى 49.45 دولار، وأدنى مستوى 48.93 دولار.

ونزل خام برنت إلى مستوى 52.10 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 51.77 دولار وسجل أعلى مستوى 52.20 دولار، وأدنى مستوى 51.77 دولار .
وتراجع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من العملات بنسبة 0.4 في المائة، مسجلا أدنى مستوى في ستة أسابيع 99.72 نقطة، الأمر الذي يصب في مصلحة ارتفاع أسعار السلع كونها مقومة بالدولار وتنخفض قيمتها بالنسبة لمستهلكي العملات الأخرى.
وتشير توقعات مخزونات الخام في الولايات المتحدة، التي يصدرها معهد البترول الأمريكي، إلى انخفاض المخزونات للأسبوع الثاني على التوالي، وتصدر اليوم البيانات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
من جانب آخر، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 49.18 دولار للبرميل أمس الأول مقابل 49.36 دولار للبرميل في اليوم السابق.
وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس: إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني تراجع له على التوالي، وأن السلة بقيت تقريبا عند مستوى الأسبوع السابق نفسه، الذي سجلت فيه 49 دولارا للبرميل.

**تطوير ممر الغاز الجنوبي من روسيا إلى أوروبا**
قالت شركة إيني الإيطالية العملاقة للنفط والغاز أمس إنها وقعت مذكرة تفاهم مع نظيرتها الروسية جازبروم بهدف تطوير ما يسمى ممر الغاز الجنوبي من روسيا إلى أوروبا.
وبحسب "الألمانية" يعرف الاتحاد الأوروبي ممر الغاز الجنوبي بأنه يبدأ من حوض بحر قزوين - الذي ينقسم بين روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان- إلى أوروبا.
وجازبروم هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث تمتلك 34 في المائة من حصة السوق، وفقا لموقعها على الإنترنت. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، وافقت شركة جازبروم على مجموعة من الإجراءات لتسوية تحقيق يجريه الاتحاد الأوروبى حول ما إذا كانت الشركة تخرق قواعد مكافحة الاحتكار.
وتشمل التدابير المتفق عليها إزالة القيود المفروضة على العملاء الذين يعيدون بيع الغاز عبر الحدود وضمان ارتباط أسعار الغاز بمعايير تنافسية وعدم الاستفادة من مركزها المهيمن في السوق للسيطرة على البنية التحتية للغاز.

- **L'Orient Le Jour – Mercredi 22.03.2017**
  - L'OPEP serait prête à prolonger l'accord avec les pays non membres

**Details:**

**L'OPEP serait prête à prolonger l'accord avec les pays non membres**
Les stocks mondiaux ont atteint 278 millions de barils en janvier, un niveau supérieur à leur moyenne des cinq dernières années.

Les pays de l'OPEP penchent de plus en plus fortement vers une prolongation au-delà du mois de juin de leur accord de réduction de la production entré en vigueur le 1er janvier afin de rééquilibrer le marché, ont déclaré des sources internes au cartel, précisant que la Russie et les pays non membres de l'organisation devraient également y souscrire.

L'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP) s'est engagée le 30 novembre dernier à réduire sa production de 1,2 million de barils par jour pour la ramener à 32,5 millions de barils par jour au premier semestre de cette année. La Russie et d'autres pays non membres de l'organisation ont également consenti à réduire leurs pompages.

Cet accord a permis de faire remonter les cours du baril de brut, mais les stocks des pays industriels continuent d'augmenter et la hausse des prix a encouragé une relance de la production américaine de pétrole de schiste. Un nombre croissant de responsables de l'OPEP pensent que six mois seront insuffisants pour réduire les stocks.

« Une prolongation (de l'accord) est nécessaire pour rééquilibrer le marché », a dit un délégué de l'OPEP, ajoutant : « Toute prolongation de l'accord devra concerner les pays non OPEP. »

En février dernier, des sources avaient rapporté à Reuters que le cartel pourrait prolonger son accord de réduction, voire mettre en œuvre des baisses plus importantes à partir du mois de juillet si les stocks de brut ne parvenaient pas à descendre au niveau ciblé.

Six mois insuffisants

Selon les chiffres les plus récents, les stocks mondiaux ont atteint 278 millions de barils en janvier, un niveau supérieur à leur moyenne des cinq dernières années, alors que le cartel cherche à ce qu'ils retombent à ce palier.

Cinq autres sources au sein de l'OPEP ont dit qu'il était de plus en plus clair que six mois seraient insuffisants pour stabiliser le marché, ajoutant là encore que tous les producteurs, de l'OPEP comme hors-OPEP, devaient être d'accord.

« Les ministres se rencontreront en mai pour arrêter leur décision, mais chacun devra être d'accord », a déclaré une source d'un des principaux pays producteurs de l'OPEP.

La prochaine réunion ministérielle de l'OPEP est prévue le 25 mai à Vienne. Une réunion entre pays membres et non membres de l'OPEP aura également lieu en mai, a dit le mois dernier le secrétaire général de l'organisation, Mohammad Barkindo.

« D'âpres négociations sont en cours », a dit une autre source.

La Russie, le plus important des 11 producteurs non membres de l'OPEP qui se sont associés à l'accord, n'a pas publiquement annoncé si elle défendrait sa prolongation.

Moscou s'était engagé à baisser sa production de 300 000 barils par jour d'ici à avril, mais avait déjà annoncé en février qu'il n'atteindrait son objectif de baisse qu'à la fin du mois d'avril. Par ailleurs, la Russie se méfie de la reprise de la production du pétrole de schiste aux États-Unis, qui pèse sur les cours.

Les ministres de l'OPEP n'anticipent pas pourtant une forte relance de la production de pétrole de schiste en 2017. Une source au sein du cartel a précisé qu'elle devrait augmenter de 300 000 barils par jour cette année, un niveau dont le marché pourrait s'accommoder.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاربعاء22.03.2017**
  - تكهنات بتمديد خفض الإنتاج بقيادة «أوبك» تكبح تراجع النفط

**التفاصيل:**

**تكهنات بتمديد خفض الإنتاج بقيادة «أوبك» تكبح تراجع النفط**

تراجعت أسعار النفط أمس رغم التوقعات بتمديد العمل باتفاق تقوده منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لخفض الإنتاج بعد شهر يونيو لكن مخاوف من بقاء مخزونات الخام عند مستويات مرتفعة بددت مكاسب الخام.

واتفقت أوبك وبعض المنتجين المستقلين على خفض الإنتاج اعتبارا من يناير الماضي بواقع 1.8 مليون برميل يوميا لمدة ستة شهور لتقليص مخزونات الخام القياسية. لكن المخزونات ما تزال مرتفعة.

وأكدت مصادر في أوبك أن هناك ميلا متزايدا من أعضاء المجموعة لتمديد الاتفاق لكنهم يريدون دعم المنتجين المستقلين الذين لم يلتزموا بالكامل حتى الآن بالخفض المتفق عليه بالفعل.

وتراجع خام برنت 1 % إلى 51.10 دولار للبرميل. وارتفع الخام الأمريكي نايمكس 1.5 % إلى 47.50 دولار للبرميل.

من جهة ثانية قدر نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة الزور في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، حاتم العوضي، حجم الإنفاق على مشروع المصفاة حتى الآن ب800 مليون دينار (6. 2 مليار دولار)، مشيرا إلى أن الملامح الرئيسية للمشروع ستظهر بوضوح خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وقال العوضي إن «نسبة الإنجاز في المشروع بلغت 25 % حتى الآن وفق الجدول الزمني»، مشيرا إلى أن الخطة الزمنية الموضوعة لتنفيذ وتشغيل مشروع مصفاة الزور يقضي ببدء التشغيل الفعلي في يوليو 2018 تشغيلا تدريجيا للوحدات حسب انتهاء الأعمال، مؤكدا أن التشغيل الآمن للوحدات يحتاج إلى خبرات تراكمية في قطاع التصنيع البترولي والتكرير.

وأضاف العوضي «تم تركيب 40 مفاعلا في المصفاة فعليا عقب بدء الأعمال الإنشائية والبنى التحتية للمشروع»، مؤكدا أن تلك المفاعلات قد تم شراؤها من قبل وتم التأكد من صلاحيتها عقب إجراء العديد من الاختبارات الفنية والمعملية عليها.

وتوقع العوضي أن تنتهي الصناعات المتكاملة من نسبة 60% من الأعمال الهندسية للمشروع خلال الشهرين المقبلين، وبالفعل تم إنجاز 30% الأولى والانتهاء منها الشهر الماضي، مشيرا إلى أن الأعمال المدنية تبدأ فور الانتهاء من كل نسبة على حدة.

من ناحية أخرى وقعت وحدة تجارة تابعة لشركة روسنفت أكبر منتج للنفط في روسيا اتفاقا لتوريد عشر شحنات من الغاز الطبيعي المسال للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) هذا العام.

وقالت روسنفت إن من المتوقع أن تسلم روسنفت تريدنج أول شحنة غاز مسال في مايو .

من جهتها قالت مصادر تجارية إن مؤسسة البترول الكويتية طرحت مناقصة لشراء شحنة من الغاز الطبيعي المسال للتسليم في مايو.

وذكر أحد المصادر أن المؤسسة تطلب أن يكون التسليم خلال يومي السابع والثامن من مايو.